التنظيم الشعبي، واللجنة الاجتماعية، ولجنة التربية والتعليم، واللجنة المالية والاقتصادية. واجتمعت اللجان العشر يومي الخميس والجمعة ٢٣ ـ ٢٤/٤/١٩٨٧، واتخذت توصياتها التي عرضت على المجلس وتم تبنيها. وبقيت قرارات اللجنة العسكرية غير معلنة، باستثناء قرار تبناه المجلس الوطني بتحريم الاقتتال الفلسطيني. وكذلك احيل تقرير لجنة شؤون العائدين والمخيمات الى اللجنة التنفيذية لاعادة صياغته، وذلك بعد اعتراض ممثل م.ت.ف. في لبنان شفيق الحوت عليه واقرار المجلس الوطني اعتراضات الحوت.

وقد اقر المجلس توصيات اللجان جميعاً، باستثناء توصيات اللجنة السياسية، التي بقيت معلقة حتى الساعات الاخيرة من اليوم الاخير. وسادت في جلسات مناقشة التقارير روح من التفاهم، كان مبعثها الاساسي اتفاق الفصائل على مجمل النقاط الواردة في التقارير عبر جلسات الحوار الوطني الفلسطيني منذ ١٣ ـ ٢٠/٤/١٩٨٧. وبذلك، اقرت تقارير اللجان، باستثناء العسكرية منها، بسبب طابعها السري، وتقرير شؤون اللاجئين والمخيمات، لعدم صلاحيته، وتقرير اللجنة السياسية، لعدم انجازه، دونما خلافات تذكر.

وشهد، اليوم الخامس، من ايام المجلس الوطني، مخاضاً، انهمكت القيادات السياسية، خلاله، في مناقشة مسألتين اساسيتين: اولاهما، تتعلق بالمسائل التنظيمية الخاصة بعدد اعضاء المجلس المركزي، ومهامه، وصلاحياته، وعلاقته باللجنة التنفيذية والمجلس الوطني؛ وثانيهما تتعلق بأسس العلاقة بين م.ت.ف. وجمهورية مصر العربية. وبعد مناقشات مطولة، تخللتها تشنجات بالمواقف ترافقت مع تهديد الجبهة الشعبية بالانسحاب من المجلس اذا لم يقرر المجلس بوضوح ازاء العلاقة الفلسطينية ـ المصرية، تمكنت القيادات السياسية من التوصل الى اتفاق يرضي جميع الاطراف. وكان اللافت للنظر ان البيان السياسي قد تم الاتفاق عليه بصيغة اجماعية من قبل اعضاء المجلس الوطني. وكانت رئاسة المجلس تسأل الاعضاء، عند نهاية كل فقرة من فقرات البيان السياسي، من الذي يؤيد ومن الذي يعارض؛ وكانت كل فقرة تحظى بتأييد اجماعي. وابقيت المقررات السياسية، وتحديد اسس العلاقة المصرية ـ الفلسطينية، معلقة، واحالتها الى اللجنة التنفيذية الجديدة، دون ان يتخذ المجلس الوطني قراراً خاصاً بها، وذلك لتلافي مأزق، لم تتمكن اللجنة السياسية من حله (**مقررات اللجنة السياسية، المجلس الوطني الفلسطيني، الدورة ١٨**، المادة ٧، محفوظات مركز الابحاث ـ م.ت.ف.). واختتم المجلس اعماله صباح ٢٦/٤/١٩٨٧ بتلاوة البيان الختامي، وانتخاب اللجنة التنفيذية وعدد من اعضاء المجلس المركزي.

اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي

سبق عقد المجلس الوطني نشر كثير من الانباء حول خلافات «فتح» بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية. وانطلقت تلك الانباء من احتمالات توسيع اللجنة التنفيذية، او احداث تغييرات تتناول ما تم اقراره في الدورة السابعة عشرة في عمان، ١٩٨٤، بهذا الشأن. وعلى الرغم من مناقشة هذه المسألة مطولاً في كواليس الحوار الوطني، والمجلس الوطني، الا انها بقيت معلقة حتى آخر ساعات المجلس، حيث تم حسم بعض الخلافات بشأن تشكيل اللجنة التنفيذية، والمجلس المركزي. فتقدم عرفات بقائمة تضمنت اسماء ٢٢ شخصية كمرشحين للمجلس المركزي. وتم الاتفاق على ان تقوم اللجنة التنفيذية بالتشاور فيما بينها بتعيين خمسة شخصيات اخرى في عضوية المجلس المركزي، بالاضافة الى رؤساء اللجان الدائمة في المجلس الوطني وممثلي الفصائل والمنظمات الشعبية، على ان يتشكل المجلس من ٧٥ عضواً، ويتمتع بصفة تنفيذية، وكذلك الاشراف على اعمال اللجنة التنفيذية. ويتشكل قوام المجلس المركزي من ١٥ عضواً للجنة التنفيذية، واربعة اعضاء ورئاسة المجلس الوطني، واربعة اعضاء هم رؤساء اللجان الدائمة في المجلس، و ١١ عضواً يمثلون المنظمات الشعبية الفلسطينية، وخمسة اعضاء كفاءات تعينهم اللجنة التنفيذية، وعشرة اعضاء يمثلون الفصائل الفلسطينية و ٢٦ عضواً ينتخبون من المجلس الوطني مباشرة (**فلسطين الثورة**، ٢/٥/١٩٨٧). وكان من الواضح، ومنذ البدء على الاتفاق بشأن اللجنة التنفيذية، مدى اصرار «فتح» على ابقاء القديم على قدمه. وقد لاحظ المراقبون ان عرفات، عندما تقدم بلائحة مقترحة لتشكيل اللجنة